

Distr.: General  
18 December 2024  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والخمسون

نيويورك، 4-7 آذار/مارس 2025

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت \*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

## تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

### مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2024/312 وجريا على الممارسات السابقة، يتشرف

الأمين العام بإحالة تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، المقدم إلى اللجنة

الإحصائية لمناقشته والبت فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* E/CN.3/2025/1

150125 100125 24-23229 (A)



## تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

### أولا - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في نيويورك في الفترة من 27 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024، المقرر 107/55 (انظر E/2024/24، الفصل الأول - جيم) الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) أقرت برنامجي عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لعام 2024؛

(ب) أثبتت على أنشطة التوعية الرامية إلى إبقاء البلدان على اطلاع بالعملية الشفافة والنهج الشامل لالتماس آراء البلدان من خلال الاستشارات العالمية بشأن المذكرات الإرشادية والتوصيات المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 ومشاريع فصول نظام الحسابات القومية لعام 2025؛

(ج) أشادت بالتعاون الوثيق بين نظام الحسابات القومية وأفرقة تحديث دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لكفالة التوافق التام بين توصيات نظام الحسابات القومية والدليل بأقصى درجة ممكنة؛

(د) أيدت التوصيات المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 باستثناء التوصية المتعلقة بالأصول التسويقية، وطلبت إجراء مزيد من البحث بشأن قياس الأصول التسويقية في إطار خطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025؛

(هـ) أحاطت علما بشواغل بعض الدول الأعضاء بشأن تأثير توصيات مختارة، وشددت على أهمية معالجة حالات الغموض المفاهيمي ومواصلة وضع توجيهات بشأن تنفيذ التوصيات الجديدة لتسهيل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025 بطريقة قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي؛

(و) رحبت ببداية برنامج عمل لوضع توجيهات بشأن التوصيات التي تؤثر على القيم الإجمالية الرئيسية للحسابات القومية والتوصيات التي ينطوي تنفيذها على تحديات منهجية كبيرة؛

(ز) شددت على ضرورة بناء قدرات الدول الأعضاء المحدودة الموارد وتمويلها، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول التي لم تنفذ بعد نظام الحسابات القومية لعام 2008، تيسيراً لتنفيذ نظام الحسابات القومية، وأعربت عن تقديرها للمنظمات الدولية والبلدان لما قدمته من دعم تقني لإحصاءات الحسابات القومية بوجه خاص وللإحصاءات الاقتصادية بوجه عام؛

(ح) شجعت الدول الأعضاء على تولي زمام وضع الاستراتيجيات، بما في ذلك تعبئة الموارد الوطنية، لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025، ملاحظة أن توجيهات في هذا الشأن ستوضع في إطار الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025؛

(ط) طلبت إتمام ترجمة نظام الحسابات القومية لعام 2025 إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة في الوقت المناسب؛

(ي) شجعت على الاستمرار في إعداد تقارير عن البيانات الرسمية للحسابات القومية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء وعلى تقييم مدى توافرها ونطاقها، ولاحظت أهمية المعلومات الجيدة، بما في ذلك توافر بيانات الحسابات القومية الفصلية، في دعم المقارنات الدولية وبناء فهم شامل للاقتصاد العالمي.

2 - وترد في الفرع الثاني من هذا التقرير معلومات عن برنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويعرض تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025 في الفرع الثالث. وترد في الفرع الرابع لمحة عامة عما اضطلع به الفريق العامل واللجان الإقليمية من أنشطة متعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها. ويتضمن الفرع الخامس معلومات محدّثة عن نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية وحسن توقيته على الصعيد القطري. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السادس.

## ثانياً - نظام الحسابات القومية لعام 2025

3 - طلبت اللجنة الإحصائية من الفريق العامل، في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في عام 2020، أن يقدم خريطة طريق لتنقيح نظام الحسابات القومية لكي تنتظر فيها اللجنة في دورتها الثانية والخمسين في عام 2021، ولكي تعتمدها في عام 2025. وأقرت اللجنة في دورتها الثانية والخمسين برنامج تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويشرف الفريق العامل على هذا التحديث، بمساعدة فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. ويجتمع الفريق العامل كل شهر بشكل عام لرصد التقدم المحرز. ويمكن الاطلاع على تقارير إدارة المشروع المقدمة إلى تلك الاجتماعات وغيرها من المعلومات المتصلة بإدارة مشروع التحديث على الصفحة الشبكية لتحديث نظام الحسابات القومية على العنوان التالي: <https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/SNAUpdate/PM.asp>

4 - ويتألف فريق تحديث نظام الحسابات القومية من مدير المشروع والمحرر الرئيسي اللذين تقدم لهما الدعم أمانة الفريق العامل. ويساعد مدير المشروع الفريق العامل في تنسيق عملية التحديث. ويشرف المحرر الرئيسي على صياغة نظام الحسابات القومية لعام 2025، بمساعدة خمسة محررين يتولون تقديم الدعم، ولديهم جميعاً خبرة واسعة في المحاسبة القومية.

5 - وتكمن إحدى السمات الهامة لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 في أنه ينفذ بالتوازي مع تحديث دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي. ويتيح ذلك التعاون المكثف مع فريق تحديث دليل صندوق النقد الدولي. وتشمل الجهود التعاونية العمل المشترك بشأن إعداد صيغ توجيهية متنوعة وورقات تحليلية من أنواع أخرى، والإعداد المشترك للفصول ذات الصلة بكل من المعيارين، وبذل جهود مشتركة في مجال التوعية. ويتم تنسيق الجداول الزمنية لعمليتي التحديث وتعقد اجتماعات منتظمة بين فريقَي التحديث.

6 - وقد ركزت المراحل الأولى من عملية التحديث لعام 2008 على إعداد المذكرات الإرشادية استناداً إلى قائمة أولية من المسائل التي تم تحديدها في تموز/يوليه 2020. وأنشئت فرق عمل مخصصة لإجراء البحوث الفنية وصياغة المذكرات الإرشادية. ومرت كل مذكرة إرشادية بالخطوات الرئيسية التالية: (أ) قدم مشروع أولي إلى فريق الخبراء الاستشاري للموافقة عليه لأغراض الاستشارة العالمية؛ و (ب) أجريت استشارة عالمية؛ و (ج) أقر فريق الخبراء الاستشاري المذكرة الإرشادية لإدراجها في نظام الحسابات القومية لعام 2025. وأقر فريق الخبراء الاستشاري 68 مذكرة إرشادية وورقات تحليلية أخرى لأغراض النشر. ونظراً لأن العديد من المسائل التي تم النظر فيها كان لها أيضاً تأثير على الدليل، فقد شاركت اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي حيثما كان ذلك مناسباً.

7 - وفي عام 2023، أُعدت قائمة موحدة بالتوصيات المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، مستمدة من المذكرات الإرشادية والتوضيحات المتصلة بمجموعة من المواضيع. وخضعت القائمة الموحدة لاستشارة عالمية وأقرها فريق الخبراء الاستشاري. وقُدمت نسخة محدّثة إلى اللجنة الإحصائية لغرض إقرارها في دورتها الخامسة والخمسين في عام 2024. وأقرت اللجنة الإحصائية جميع التوصيات باستثناء التوصية المتعلقة بالأصول التسويقية؛ وطلبت إجراء المزيد من البحث بشأن عملية القياس في هذا المجال في إطار خطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025.

8 - وعُرض هيكل فصول نظام الحسابات القومية لعام 2025، الذي تمت موافقته مع هيكل فصول تحديث *الدليل*، على اللجنة الإحصائية في عام 2023. وتمثل العمل الأولي المضطلع به لأجل صياغة نظام الحسابات القومية لعام 2025 في وضع مخططات مشروحة، خضعت لاستشارة عالمية، لما عدده 16 فصلاً، وهذه الفصول هي إما فصول جديدة أو استُمدت من نظام الحسابات القومية لعام 2008 ونُقلت بشكل مكثف. وقد بدأت صياغة تلك الفصول في منتصف عام 2023 استناداً إلى المخططات المشروحة. واستُعرض كل فصل من جانب فريق الخبراء الاستشاري واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، حيثما كان مناسباً، وأُجريت بشأنه استشارة عالمية. ونظر فريق الخبراء الاستشاري في التعليقات الواردة من الاستشارة، وأعد فريق التحرير نسخاً محدّثة من الفصول.

9 - وبدأت في أواخر عام 2023 عملية صياغة الفصول الـ 23 غير الجديدة أو المنقحة بشكل مكثف. ونظراً لأن صياغة تلك الفصول تضمنت تغييرات أقل على نظام الحسابات القومية لعام 2008، فقد أُجريت على نص نظام الحسابات القومية الحالي باستخدام خاصية تتبع التغييرات. واستشير فريق الخبراء الاستشاري بشأن صياغة تلك الفصول.

10 - وفي حزيران/يونيه 2024، أُتيح مشروع نظام الحسابات القومية لعام 2025 بكامله لإجراء استشارة عالمية بشأنه. ونظراً لحجم الوثيقة، أُتيح فترة مطولة قدرها ثلاثة أشهر تقريباً لإجراء الاستشارة. وكما ذكر أعلاه، فإن الفصول الـ 16 الجديدة أو المنقحة بشكل مكثف قد خضعت بالفعل لاستشارة عالمية بشكل منفصل، في حين عُرضت الفصول الـ 23 الأخرى مع خاصية تتبع التغييرات ليتسنى التعرف بوضوح على التغييرات المدخلة على نظام الحسابات القومية لعام 2008.

11 - وبما أن التغييرات المقترحة في ما يتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية قد خضعت بالفعل لاستعراض مستفيض، فإن الغرض من الاستشارة العالمية بشأن كامل مشروع نظام الحسابات القومية لعام 2025 هو ضمان ما يلي: (أ) أن تكون التوصيات المتفق عليها أدرجت بشكل صحيح؛ و (ب) أن المادة عُرضت بطريقة يمكن فهمها بوضوح؛ و (ج) أنه لم تكن هناك أخطاء أو تناقضات. وكانت هناك استشارة عالمية موازية بشأن تحديث *الدليل*.

12 - وورد نحو 1 300 تعليق من 63 مستطلعاً في إطار الاستشارة العالمية. واستجاب 31 من فرادى مكاتب الإحصاء الوطنية (وردت ردود متعددة من بعض المكاتب)، بما في ذلك 13 مكتباً من أوروبا، و 13 مكتباً من آسيا، و 4 مكاتب من الأمريكتين، ومكتب واحد من أفريقيا. وكانت هناك ردود من ثماني منظمات دولية، وردود أيضاً من بعض الأفراد. ووردت أيضاً في إطار الاستشارة المتعلقة بتحديث *الدليل* عدة تعليقات بشأن الفصول المشتركة من نظام الحسابات القومية لعام 2025 وفصول الإصدار السابع *للدليل*.

13 - وأعربت معظم الردود ببساطة عن اتفاقها مع المواد المعروضة وورد العديد من التعليقات المفيدة التي ستجعل نظام الحسابات القومية لعام 2025 وثيقة أفضل. وطلب بعض المستطلعين تفاصيل تتجاوز ما هو مناسب لنظام الحسابات القومية أو طلبوا توجيهات محددة بشأن تجميع البيانات، وهو ما سيتم توفيره في المواد الداعمة. وأثار بعض المستطلعين مسائل تتجاوز الولاية المتصلة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأضيفت المسائل ذات الأهمية إلى خطة البحث. وأثار عدد قليل من المستطلعين مسائل تتعلق بالتوصيات التي أقرتها اللجنة الإحصائية بشأن إدخال تغييرات على نظام الحسابات القومية لعام 2008. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن جميع التوصيات خضعت بالفعل لمناقشة مستفيضة واستشارة عالمية، وأنه لم تُطرح أي مسائل جديدة تستدعي إعادة النظر في التوصيات.

14 - ونظر فريق الخبراء الاستشاري في اجتماعه المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2024 في التعليقات الواردة من الاستشارة العالمية بشأن مشروع نظام الحسابات القومية لعام 2025. ونظرت أيضا اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في التعليقات الواردة بشأن نظام الحسابات القومية لعام 2025 التي أثرت على الإصدار السابع للدليل. وبعد هذين الاجتماعين، تم لاحقاً تحديث مشاريع الفصول مع إجراء تغييرات طفيفة بشكل عام.

15 - ويتضمن نظام الحسابات القومية لعام 2025، بالإضافة إلى الفصول، خمسة ملاحق. وقد بدأ العمل على إعدادها في الجزء الأخير من عام 2024. وبما أنها ذات طابع تقني بشكل عام، باستثناء ملحق واحد، فهي لم تخضع لاستشارة عالمية، بل أعدت تحت إشراف الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري.

16 - ويتعلق الاستثناء الوحيد بالملاحق الذي يحدد خطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025، والذي استُمد من خطة بحث أوسع نطاقاً تغطي كلاً من نظام الحسابات القومية والدليل. وبعد موافقة فريق الخبراء الاستشاري واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، خضعت خطة البحث المشتركة هذه لاستشارة عالمية في كانون الأول/ديسمبر 2024، ويتضمن المرفق 5 لنظام الحسابات القومية لعام 2025 التعليقات التي تمخضت عنها تلك الاستشارة.

17 - واستُمد مسرد نظام الحسابات القومية لعام 2025 من مسرد رئيسي للمصطلحات والتعاريف تم تجميعها لكل من نظام الحسابات القومية لعام 2025 والإصدار السابع للدليل. وجرت مواءمة مصطلحات المسرد الرئيسي، الذي وافق عليه فريق الخبراء الاستشاري واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، مع المصطلحات المستخدمة في معايير إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى، ووضع بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

18 - وتكمن إحدى السمات الرئيسية لنظام الحسابات القومية لعام 2025 في أنه سيتاح في شكل رقمي، بالإضافة إلى النسخة الورقية المعتادة. والآن بعد أن تم تحديد محتوى نظام الحسابات القومية لعام 2025، سيشهد العمل على تطوير النسخة الرقمية تقدماً في عام 2025. ولأسباب فنية ونظراً لاتخاذ ترتيبات مؤسسية مختلفة لنشر المعيارين، لا يمكن الحصول على نسخة رقمية مشتركة من نظام الحسابات القومية لعام 2025 والدليل المحدث. ومع ذلك، سيعمّم النص ذو الصلة من النسختين لتحقيق أقصى قدر من الاتساق. وستشكل النسخة الرقمية للمسرد عنصراً أساسياً من نظام الحسابات القومية الرقمي لعام 2025 والإصدار السابع للدليل.

19 - ويسر الفريق العامل أن يقدم نظام الحسابات القومية لعام 2025<sup>(1)</sup> لاعتماده من جانب اللجنة الإحصائية. وبعد فترة وجيزة من اعتماد هذا النظام، سيتيح الفريق العامل نسخة غير نهائية غير محررة باللغة الإنكليزية على الموقع الإلكتروني للمشروع حتى يتسنى لمنتجي ومستخدمي الحسابات القومية الوصول الفوري إلى المعيار الإحصائي الدولي المحدث. وسيتم ذلك بشكل متزامن مع إصدار صندوق النقد الدولي للنسخة غير النهائية من الإصدار السابع *للدليل*. وبعد إصدار النسخة غير النهائية، سيقوم الفريق العامل بالإعداد للتحضير الرسمي والترجمة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وكخطوة تمهيدية، ستتم ترجمة المسرد. وللتعجيل بترجمة ونشر نظام الحسابات القومية لعام 2025، فإن الدول الأعضاء مدعوة لتقديم مساهمات نقدية أو عينية.

20 - ونظام الحسابات القومية لعام 2025 المقدم إلى اللجنة الإحصائية لاعتماده متسق مع التوصيات المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في عام 2024، باستثناء بعض المسائل المحددة المختارة المدرجة أدناه. وقد نجمت هذه التغييرات عن طلب اللجنة الإحصائية تقديم توجيهات إضافية بشأن بعض أوجه عدم اليقين المفاهيمية والعملية. وعولج هذا الأمر من خلال وضع توجيهات عملية بشأن تجميع البيانات (يرد مزيد من التفاصيل بشأنها في الفرع الثالث - باء). وتتضمن التوجيهات المتعلقة بتجميع البيانات توصيات تستند إلى أفضل الممارسات المتاحة حالياً، التي تضمن قابلية المقارنة الدولية. وأتاحت عملية وضع التوجيهات المتعلقة بتجميع البيانات أيضاً توضيح بعض الجوانب المفاهيمية، لا سيما فيما يتعلق بتسجيل الموارد الطبيعية، وهو ما أدرج في نظام الحسابات القومية لعام 2025:

(أ) أدخلت عدة تغييرات طفيفة على التوصيات المتعلقة بالموارد الطبيعية. فسيستخدم مصطلح "الموارد الطبيعية" بدلاً من "رأس المال الطبيعي" في الإطار المتكامل للحسابات القومية. وأدخل تعديل طفيف على التمييز بين الموارد البيولوجية المزروعة وغير المزروعة التي تنتج منتجات لمرة واحدة فقط، وذلك بعدم وضع هذا التمييز على قدم المساواة مع التمييز بين الموارد المهاجرة وغير المهاجرة. وعلاوة على ذلك، في حالة تجديد الموارد البيولوجية المزروعة التي تنتج منتجات لمرة واحدة فقط، فإن تجديد الأصل يسجل الآن كنضوب سلبي وليس كتكوين لرأس المال الثابت الإجمالي. وأخيراً، أدخلت بعض التعديلات الطفيفة على تقسيم الموارد الطبيعية؛

(ب) فيما يتعلق بمعاملة الضمانات النقدية، يقدم نظام الحسابات القومية لعام 2025 الآن توجيهات بشأن معاملة الضمانات النقدية بخلاف الهوامش النقدية للمشتقات المالية وتوريد واستلام النقد في إطار المعاملات العكسية بوصفها نفس معاملة الهوامش النقدية للمشتقات المالية؛

(ج) أجري تعديل على معاملة نظام الحسابات القومية لعام 2008 لمسألة تجديد عقود الإيجار الطويلة الأجل للأراضي الواقعة تحت المباني. ففي حين سُجلت عمليات التجديد هذه في نظام الحسابات القومية لعام 2008 على أنها تكوين لرأس المال الإجمالي وحيازة لأصل (على غرار تكاليف نقل الملكية)، اتفق الآن على أن هذه المدفوعات ينبغي أن تسجل بوصفها معاملات في الأراضي؛

(1) متاح كوثيقة معلومات أساسية على الصفحة الإلكترونية للدورة السادسة والخمسين للجنة على العنوان التالي:

<https://unstats.un.org/UNSDWebsite/statcom/documents/56>

(د) أُجري تعديل على حساب الفائدة على السندات الصادرة بعلاوة أو خصم مع دفعات قسيمة منتظمة. وفي نظام الحسابات القومية لعام 2025، يوصى باتباع نهج سعر الفائدة الساري الواحد باعتباره النهج المفضل لحساب الفائدة المستحقة القبض على هذه السندات. ويشار إلى النهج المتبع في نظام الحسابات القومية لعام 2008، الذي يفصل بين الفائدة المستحقة على الخصم والفائدة المستحقة للقسيمة، بوصفه بديلاً مقبولاً.

(هـ) أُدخلت توضيحات على معاملة نظام الحسابات القومية لعام 2008 للملكية السالبة ومصادرة الأصول دون تعويض؛

(و) قدمت توجيهات إضافية بشأن إقراض العملات الرقمية والمعاملات ذات الصلة.

21 - تمت الموافقة على جميع التغييرات والتوضيحات المذكورة أعلاه من جانب فريق الخبراء الاستشاري، وعند الاقتضاء، من جانب اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، ولم يعتبر أي منها كبيراً بما يكفي لتبرير إجراء المزيد من الاستشارة العالمية. ومع ذلك، واستناداً إلى التعليقات الواردة من فريق الخبراء الاستشاري، أُدرجت النقاط المتعلقة بالملكية السالبة والإقراض بالعملات الرقمية في خطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025 من أجل التتبع المستمر.

## ثالثاً - تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025

### ألف - استراتيجية التنفيذ

22 - وُضعت استراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025، وهي معروضة كوثيقة معلومات أساسية لإقرارها من جانب اللجنة الإحصائية. وتعكس الاستراتيجية التعاون الوثيق في عمليات التحديث المتصلة بنظام الحسابات القومية لعام 2025 والإصدار السابع *لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، وتتعلق الاستراتيجية بتنفيذ كلا المعيارين. والهدف العام هو عملية تنفيذ منسقة وتحقيق النتيجة المرجوة المتمثلة في أن تنفذ جميع البلدان المعيارين في نفس الفترات الزمنية أو فترات زمنية مماثلة. وتقترح الاستراتيجية فترة مستهدفة تمتد من عام 2029 إلى 2030 لتنفيذ كلا المعيارين. وتقر أيضاً بأن المعايير الإحصائية الدولية الأخرى ستنفذ في إطار زمني مماثل، مثل التصنيف المركزي المنقح للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد المنقح لجميع الأنشطة الاقتصادية وربما النسخ المحدث من الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية *ودليل إحصاءات مالية الحكومة* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وأنه يجب القيام بشكل مناسب بتنسيق عملية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025 والإصدار السابع *لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.

23 - وقد وُضعت الاستراتيجية بتوجيه من فريق الخبراء الاستشاري واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، وخضعت لاستشارة عالمية في كانون الأول/ديسمبر 2024.

24 - وترد في الاستراتيجية ستة جوانب تعتبر أساسية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025 والإصدار السابع *لدليل*، وهي: (أ) اتباع نهج استراتيجي؛ و (ب) التواصل والتوعية، بما في ذلك الدعوة؛ و (ج) التدريب؛ و (د) المساعدة التقنية؛ و (هـ) إعداد الأدلة والكتيبات؛ و (و) البحوث الجارية. ولدعم هذه الجوانب، تتضمن الاستراتيجية خمس طرائق برنامجية مقترحة، هي: (أ) التخطيط والرصد والتقييم؛

و (ب) تقييم التأهب القطري؛ و (ج) مراحل التنفيذ؛ و (د) توقيت التنفيذ؛ و (هـ) التنسيق والحوكمة. وتوفر الاستراتيجية أيضاً خطة نموذجية رفيعة المستوى لتنفيذ المعيارين في البلدان، فضلاً عن خطة رفيعة المستوى للمنظمات الإحصائية الدولية من أجل دعم البلدان في تنفيذها.

25 - وتشمل السمات الرئيسية للبلدان ما يلي: تضمين تنفيذ المعيارين في الخطط الاستراتيجية للمؤسسات المسؤولة؛ وإنشاء آليات حكومية مناسبة داخل البلدان من أجل اتباع نهج منسق لتنفيذ المعيارين؛ والحصول على دعم رفيع المستوى من أجل التنفيذ، بما في ذلك التمويل اللازم؛ والتواصل مع أصحاب المصلحة والمستخدمين الرئيسيين؛ وضمان أن يكون الموظفون مدربين تدريباً كافياً؛ وضمان وجود البنية التحتية التقنية والإحصائية اللازمة؛ وكفالة أن يتم تكييف مصادر البيانات الحالية لتلبية المتطلبات الجديدة من المعلومات أو أن يتم تحديد مصادر جديدة للبيانات، بما في ذلك المصادر المستحدثة أو غير التقليدية.

26 - وتشمل الأنشطة الرئيسية بالنسبة للمنظمات الدولية ما يلي: إعداد مواد الدعوة وغيرها من المواد لدعم التنفيذ؛ ومواصلة تنظيم فعاليات التوعية لمساعدة البلدان في التنفيذ؛ وتوفير التدريب، لا سيما التدريب عبر الإنترنت؛ وتحديد الجهود المبذولة لتنسيق تمويل المانحين من أجل دعم المساعدة التقنية؛ ومواصلة وضع الكتيبات والمواد المماثلة لتوفير الدعم في مجال تجميع البيانات؛ وتنسيق البحوث بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ في إطار خطة البحث الأوسع نطاقاً الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025؛ ومساعدة البلدان في تقييم مدى تأهبها؛ وإتاحة الفرص للبلدان لتبادل خطط التنفيذ وأفضل الممارسات؛ وإعداد آليات مناسبة لرصد التقدم المحرز. ومن المهم أيضاً أن تتسق المنظمات الإحصائية الدولية متطلبات الإبلاغ في ما يتعلق بالإحصاءات المجمعة على أساس المعيارين المحدثين.

27 - وبالنظر إلى أنه سيكون هناك تركيز إقليمي على العديد من الأنشطة، ستضطلع لجان الأمم المتحدة الإقليمية بدور رئيسي في دعم التنفيذ.

28 - ويُقترح استخدام آليات الحوكمة القائمة للإشراف على التنفيذ العالمي لنظام الحسابات القومية لعام 2025 وتنسيقه. وسيشرف الفريق العامل على التنفيذ، بمساعدة فريق الخبراء الاستشاري. وستتولى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة المسؤولية التنفيذية عن التنسيق. وسيكون هناك تعاون وثيق مع إدارة الإحصاءات التابعة لصندوق النقد الدولي واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي من أجل ضمان اتباع نهج منسق لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025 والإصدار السابع *للدليل*، بالاستفادة من التعاون الوثيق الذي كان سمة مميزة لعملية وضع المعيارين المحدثين.

29 - ومن المبادرات المهمة لدعم التنفيذ مركز الجهات المعنية بتجميع البيانات الذي يعمل صندوق النقد الدولي حالياً على إنشائه. وسيكون هذا المركز مستودعاً لمجموعة من المواد المرجعية المتاحة، كما سيوفر بوابة للمواد التدريبية ومنصة تتيح للمنظمات تبادل الخبرات والتعاون في المسائل التي تهمها. وستكون إحدى السمات المهمة لمركز الجهات المعنية بالتجميع هي القدرة على تطبيق الذكاء الاصطناعي للاستعلام عن المصادر الحسنة السمعة من خلال توفير واجهة بينية مباشرة تحيل إلى المعيارين الجديدين وما يرتبط بهما من التوجيهات المتعلقة بتجميع البيانات.

30 - وستقدم إلى اللجنة الإحصائية تحديثات سنوية بشأن التقدم المحرز في التنفيذ.



## باء - وضع التوجيهات المتعلقة بالتنفيذ

31 - يتمثل أحد الجوانب الأساسية لضمان التنفيذ الناجح لنظام الحسابات القومية لعام 2025 في وضع توجيهات عملية بشأن التنفيذ. وقد شددت اللجنة الإحصائية على ذلك خلال اجتماعها المعقود في عام 2024.

32 - وتجدر الإشارة إلى أن هناك بالفعل كمية كبيرة من المواد المتاحة لمساعدة البلدان في التنفيذ. فعلى سبيل المثال، توفر العديد من المذكرات الإرشادية التي أُعدت في إطار عملية التحديث توجيهات بشأن التنفيذ، وهناك بعض الكتيبات التي وضعتها بالفعل منظمات إحصائية دولية، بالتعاون مع خبراء قطريين، والتي تقدم المشورة المتعلقة بتجميع البيانات بشأن جوانب محددة من نظام الحسابات القومية لعام 2025.

33 - وينصب التركيز الحالي على إعداد التوجيهات المتعلقة بتجميع البيانات في أربعة مجالات ذات أولوية، وهي: (أ) البيانات باعتبارها أصولاً؛ و (ب) الموارد الطبيعية؛ و (ج) أصول العملات المشفرة؛ و (د) حساب معدل العائد على رأس المال في تقدير الإنتاج غير السوقي. وقد أحرز تقدم في تلك المجالات على النحو التالي:

(أ) بالنسبة للبيانات باعتبارها أصولاً، قام فريق عمل مشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بإعداد كتيب عن قياس البيانات في نظام الحسابات القومية. ويقدم هذا الكتيب إلى اللجنة الإحصائية للعلم بوصفه وثيقة معلومات أساسية؛

(ب) بالنسبة للموارد الطبيعية، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمساعدة فريق من الخبراء، بإعداد دليل بعنوان "قياس الموارد الطبيعية في الحسابات القومية: دليل بشأن تجميع البيانات". وهناك نسخة مؤقتة من الدليل مقدمة إلى اللجنة الإحصائية للعلم بوصفها وثيقة معلومات أساسية. وسيوضع الدليل، بعد إجراء استشارة عالمية بشأنه خلال عام 2025، في صيغته النهائية بحلول نهاية عام 2025؛

(ج) بالنسبة لأصول العملات المشفرة، يعمل صندوق النقد الدولي على وضع إرشادات بشأن تجميع البيانات، ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول منتصف عام 2025؛

(د) بالنسبة لحساب معدل العائد على رأس المال في تقدير الإنتاج غير السوقي، وضعت توجيهات وقدمت إلى اللجنة الإحصائية للعلم بوصفها وثيقة معلومات أساسية. وخضعت تلك التوجيهات لاستشارة عالمية.

34 - وبالإضافة إلى ذلك، يعمل فريق عمل تابع لصندوق النقد الدولي على وضع توجيهات بشأن قياس رأس المال القائم على المعرفة (الأصول التسويقية). وفي حين لم تؤيد اللجنة الإحصائية إدراج هذه الأصول في الوقت الحالي ضمن حدود الأصول في الإطار المتكامل للحسابات القومية، فقد أعربت عدة بلدان عن رغبتها القوية في إنشاء حسابات موسعة تعامل الأصول التسويقية باعتبارها أصولاً منتجة. وتتوافق التوجيهات مع طلب اللجنة الإحصائية إجراء المزيد من البحوث بشأن المسائل المتعلقة بالقياس في هذا المجال، ومن المتوقع الانتهاء منها في أوائل عام 2026.

35 - وخلال عام 2025 وحتى عام 2026، سيولى الاهتمام لوضع توجيهات في مجالات أخرى سيكون من المفيد فيها دعم التنفيذ، مثل تحسين إبراز النزاهة الاصطناعي في نظام الحسابات القومية، وقياس

الحوسبة السحابية، ودمج منصات الوساطة الرقمية في نظام الحسابات القومية، وتسجيل المنتجات "المجانية" وتقييمها.

36 - ومن المهم ضمان سهولة الوصول إلى التوجيهات الداعمة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025. وفي هذا الصدد، سيتم وضع "دليل بشأن التوجيهات" في الأشهر المقبلة، بحيث تكون الجهات المعنية بتجميع البيانات على دراية بجميع التوجيهات المتاحة. ويتخذ هذا "الدليل بشأن التوجيهات" شكل وثيقة إلكترونية يتم تحديثها كلما توافرت معلومات جديدة. وستتم استضافته في مركز الجهات المعنية بتجميع البيانات.

## جيم - التوعية

37 - خلال عام 2024، أقيمت عدة مناسبات لإبقاء البلدان على علم بعملية التحديث ولتلقي تعليقات بشأنها. وشملت هذه المناسبات اجتماعا لفريق الخبراء المعني بالحسابات القومية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا ركز على المسائل المتصلة بالتحديث؛ ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، الذي نظر في المسائل المتصلة بالتنفيذ؛ وحلقة عمل للجنة المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات بشأن استعراض المعايير الدولية؛ ومؤتمرا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الحسابات الاقتصادية والمالية الوطنية خُصص جزء كبير منه لمناقشة مسائل التحديث؛

38 - وفي الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الإحصائية، قدم عرض عن تحديث نظام الحسابات القومية في حلقة دراسية شبكية رفيعة المستوى على الإنترنت بعنوان "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي". وقد أتاح ذلك فرصة جيدة لإبلاغ كبار الإحصائيين، وهم الجمهور المستهدف من الحلقة الدراسية الشبكية، بالكيفية التي يمكن بها لنظام الحسابات القومية أن يساهم في فهم الرفاهية واستدامتها، والكيفية التي ستعزز بها التغييرات المقترحة ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عروض بشأن تحديث نظام الحسابات القومية إلى الفريق العامل التابع للبنك المركزي الأوروبي المعني بالحسابات المالية والإحصاءات المالية الحكومية.

39 - وبدأ في كانون الأول/ديسمبر 2023 تنفيذ برنامج حلقات دراسية شبكية على الصعيد الإقليمي يراود به شرح التغييرات والإيضاحات المقترحة، وقد اختتم في نيسان/أبريل 2024. وقدمت التحديثات المتعلقة بكل من نظام الحسابات القومية والدليل بالاشتراك مع الفريق المعني بتحديث الدليل. وشمل البرنامج الدول العربية (شارك في استضافته صندوق النقد العربي)، وبلدان وسط آسيا (شارك في استضافته المركز الإقليمي لتنمية القدرات في القوقاز ووسط آسيا ومنغوليا)، والبلدان الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (شاركت في استضافته اللجنة الاقتصادية لأوروبا)، وبلدان الاتحاد الأوروبي (شارك في استضافته البنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)، والبلدان الآسيوية (شاركت في استضافته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، وبلدان المحيط الهادئ (شاركت في استضافته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، والبلدان الأفريقية (شاركت في استضافته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا). وتألف الجمهور المستهدف بالبرنامج من الجهات المعنية بتجميع بيانات الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عروض بشأن تحديث نظام الحسابات القومية إلى الاجتماعات السنوية بشأن الحسابات القومية لكل من: الفريق الأفريقي المعني بالحسابات القومية، الذي ينظمه معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

40 - وتم إصدار مقالتين تتعلقان بالتحديث في أخبار وملاحظات نظام الحسابات القومية خلال عام 2024: إحداهما عن التقدم المحرز في عملية التحديث والأخرى عن وضع التوجيهات المتعلقة بتجميع البيانات.

41 - والتواصل المستمر هو عنصر مهم في الاستراتيجية المبينة أعلاه لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025. وستُعقد في كانون الثاني/يناير 2025 حلقة دراسية شبكية رفيعة المستوى بشأن نظام الحسابات القومية لعام 2025 كمنااسبة جانبية خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية. وستشمل جولة من مناسبات التوعية، التي ستبدأ في وقت لاحق من عام 2025، مناسبات رفيعة المستوى وحلقات دراسية إقليمية يشارك فيها مسؤولون كبار وجهات معنية بتجميع بيانات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، وستتم خلالها مناقشة الاستراتيجية العامة للتنفيذ وتحديد الاحتياجات المتصلة بالدعم.

42 - ولدعم التوعية، سيجري على سبيل الأولوية في الأشهر المقبلة إعداد أدلة سهلة القراءة وميسرة بشأن نظام الحسابات القومية لعام 2025 والتغييرات التي طرأت عليه منذ صدور نظام الحسابات القومية لعام 2008.

## دال - خطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025

43 - وُضعت قائمة موحدة بالمسائل البحثية المتعلقة بنظام الحسابات القومية من أجل تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 استناداً إلى المسائل التي يعكف على مناقشتها فريق الخبراء الاستشاري، وقائمة المسائل الواردة في المرفق الرابع لنظام الحسابات القومية لعام 2008، وخطط البحث الخاصة بإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وإحصاءات التجارة والأعمال.

44 - وفي تقييم قُدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين، حددت مسائل محتملة يمكن إدراجها في خطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025. وخلال عملية صياغة فصول نظام الحسابات القومية لعام 2025 والتفكير في التعليقات الواردة خلال الاستشارة العالمية، حددت مسائل إضافية لخطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025. واستمررا في التعاون الممتاز بين فريقَي تحديث نظام الحسابات القومية والدليل، يُقترح أن تكون هناك خطة بحث تطلعية مشتركة بين نظام الحسابات القومية والدليل.

45 - وخضعت القائمة الكاملة لعناصر خطة البحث الخاصة بنظام الحسابات القومية والدليل لما بعد عام 2025 لاستشارة عالمية. ويتضمن المرفق 5 من مشروع نظام الحسابات القومية لعام 2025 خطة البحث التي وافق عليها فريق الخبراء الاستشاري بعد دمج التعليقات الواردة من تلك العملية. وفي حين لا يزال من الممكن أن تنشأ مسائل جديدة، فإن الهدف من المرفق 5 هو وضع قائمة بالمسائل التي نشأت ولكن لم يكن من الممكن حلها عملياً في سياق التحديث الحالي. وقد يؤول بعضها إلى مزيد من التوضيح بشأن مسائل محددة بدلاً من إجراء تغييرات على نظام الحسابات القومية. وسيتم نشر قائمة المسائل البحثية على الموقع الإلكتروني لشعبة الإحصاءات وسيتم تحديثها مع ظهور عناصر جديدة والانتهاء من التوصيات المتعلقة بالعناصر الحالية.

46 - ومن المتوقع أن تحدد الأولويات المتصلة بحل المسائل البحثية ذات الصلة بنظام الحسابات القومية وفقاً للمبادئ المتعلقة بتحديد المسائل المطروحة للنظر فيها، على النحو المبين في إجراءات التحديث التي وضعتها اللجنة الإحصائية. وتسترشد هذه المبادئ بثلاثة أسئلة رئيسية هي: (أ) مدى إلحاح الموضوع وأهميته لضمان استمرار جدوى نظام الحسابات القومية بالنسبة للمستخدمين؛ و (ب) مدى الانتشار الذي ستبلغه عواقب التغيير ومدى تعقيد التنفيذ؛ و (ج) ما إذا كان الموضوع جديداً تماماً أو ما إذا كان الإعداد للنظر في العنصر قد أنجز في جزء كبير منه. وستشمل عملية اختيار العناصر للبحث فيها مشاورات واسعة النطاق وإشراك كل من الجهات المعنية بتجميع البيانات والمستخدمين في عملية الاستعراض.

47 - وأيدت اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين، المعقودة في عام 2020، خيار عقد دورة تنقيح مستمرة لنظام الحسابات القومية ينص على صياغة مذكرات إرشادية بشأن المسائل البحثية الناشئة لتجربها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وتتألف عناصر دورة التنقيح المستمرة لنظام الحسابات القومية مما يلي:

(أ) بمجرد تحديد المجالات ذات الأولوية، تُنشأ فرق عمل مخصصة لإعداد ورقات تحليلية من أجل تقديم ملخصات للبحوث الراهنة ذات الصلة بالمسألة، ووضع خيارات مختلفة، وتوفير الأساس لوضع توصية توافقية؛

(ب) تدرج التوصية التوافقية في مذكرة إرشادية يتم إقرارها وفقاً للإجراء التشاوري الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية لتحديثات نظام الحسابات القومية.

(ج) في إطار عملية الاستشارة، تشجّع البلدان على وضع تقديرات تجريبية بعد إصدار المذكرات الإرشادية. ومن شأن إجراء التقديرات التجريبية قبل اعتماد التغييرات الموصى بها أن يخدم غرضين. أولاً، سيسمح للجهات المعنية بتجميع البيانات باختبار الآثار العملية المترتبة على ذلك؛ وثانياً، سيضع المعلومات الملائمة للغرض المنشود في متناول مستخدمي البيانات في أقرب وقت ممكن؛

(د) وبمجرد إقرار نواة أساسية من المذكرات الإرشادية، يمكن النظر في إصدار نسخة جديدة من نظام الحسابات القومية؛

(هـ) ومن المزايا الرئيسية لهذا النهج أنه بمجرد اعتماد النسخة الجديدة، سيكون لدى البلدان الخبرة اللازمة لتنفيذ التوصيات الجديدة.

48 - وفي أعقاب برنامجي التحديث المنسقين الناجحين لنظام الحسابات القومية والدليل، نظر فريق الخبراء الاستشاري خلال اجتماعه المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2024 في مقترح لتعهد وتحديث المعايير الإحصائية الدولية للاقتصاد الكلي. وتشمل تلك المعايير نظام الحسابات القومية، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومية، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، ودليل نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، ودليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، التي تستخدمها البلدان لإنتاج حسابات وإحصاءات الاقتصاد الكلي والحسابات والإحصاءات البيئية - الاقتصادية. والهدف من ذلك هو ما يلي: (أ) تحسين جدوى المعايير الإحصائية الدولية للاقتصاد الكلي من خلال ضمان أن تعكس التطورات الاقتصادية الراهنة؛ و (ب) تحسين توقيت التحديثات وتسلسلها في جميع المعايير الإحصائية الدولية للاقتصاد الكلي لضمان الاتساق وقابلية المقارنة مع مرور الوقت؛ و (ج) تحسين كفاءة عملية التحديث

وتنفيذ المعايير المحدثة. وأوصى فريق الخبراء الاستشاري بأن تخضع نسخة محدثة من المقترح لمزيد من الاستشارات وأن تنتظر فيها لاحقاً الهيئات الإدارية المعنية الخاصة بفرادى المعايير.

#### رابعاً - برامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية

49 - يواصل الفريق العامل واللجان الإقليمية دعم تطبيق نظام الحسابات القومية وغيره من المعايير المتفق عليها دولياً في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وفقاً لبرنامج التطبيق العالمي لنظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له. وفي هذا الصدد، تشمل الأنشطة المضطلع بها جوانب متنوعة من عملية إنتاج الإحصاءات لأجل الحسابات القومية، كما تعكس ذلك حلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية المتنوعة التي جرى تنظيمها. ويرد في وثيقة للمعلومات الأساسية موجز للأنشطة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية التي اضطلع بها الفريق العامل واللجان الإقليمية في عام 2024 والتي سيُضطلع بها في عام 2025.

#### خامساً - الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية

50 - بناءً على طلب اللجنة الإحصائية، تقوم شعبة الإحصاءات بانتظام بتقييم الامتثال المفاهيمي لبيانات الحسابات القومية الرسمية، التي تبلغها الدول الأعضاء إلى شعبة الإحصاءات، للتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً تقييم مدى توافر بيانات الحسابات القومية ونطاقها. وعلى الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى حسابات قومية ربع سنوية لتيسير الاستجابات السياسية المناسبة، فإن عدد الدول أعضاء التي تقوم بتجميع بيانات الحسابات القومية على أساس ربع سنوي هو 110 دول أعضاء فقط؛ وبالتالي فإن التقرير يستند إلى البيانات السنوية فقط. وترد نتائج التقييم، استناداً إلى الردود المقدمة عن استبيان الحسابات القومية للأمم المتحدة لفترات الإبلاغ الخمس الأخيرة، أي من عام 2019 إلى 2023، في وثيقة معلومات أساسية.

#### سادساً - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

51 - اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (أ) اعتماد نظام الحسابات القومية لعام 2025 بوصفه المعيار الإحصائي الدولي المحدث لإحصاءات الحسابات القومية، كما هو معروض في الفرع الثاني أعلاه؛
- (ب) إقرار الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025 على النحو الوارد في الفرع الثالث أعلاه؛
- (ج) الإعراب عن آرائها بشأن برامج عمل الفريق العامل واللجان الإقليمية، على النحو المعروض في الفرع الرابع أعلاه؛
- (د) الإعراب عن آرائها بشأن الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية، على النحو المعروض في الفرع الخامس أعلاه.